

فجوة الخدمات وضرورات الدفع الآجل لبناء قاعدة التنمية الاقتصادية في العراق*

طالبة ماجستير. رعد جاسم رشيد**

أ. م. د عبد الزهرة فيصل يونس***

المستخلص

تتمثل فجوة الخدمات بالفارق بين القدرة الإنتاجية لشواخص القطاع الثالث وحجم الطلب الاجتماعي على مخرجاته ، والتي ظلت تتسع باستمرار على امتداد أربعة عقود متصلة من الزمان حتى بانث نتائجها على وفق صورتين هما:

الأولى: عدم بلوغ مستوى الرفاه الاقتصادي الذي توافر عليه المجتمع الإنساني حتى في اصقاعه المتأخرة .
الثانية: تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وانحسار مصادر توليده واقتصارها على القطاع الريعي بصورة تكاد تكون شبه تامة. من هنا تتأتى أهمية دراسة واقع هذه الفجوة وطرق معالجتها انطلاقاً من فرضية مفادها " عدم إمكانية بناء الجهاز الإنتاجي دون هياكل ارتكازية رصينة تضمن المدخلات الضرورية لاستدامته وتطوره "، ورغبة منا في توسيع زاوية النظر وتوفير مساحة اشمل للاستنتاجات المنطقية اللاحقة كان لابد من الاستعانة بدراسة التجارب التنموية الرائدة بحثاً عن المصادق الداعمة لرؤيتنا هذه والتي بسطناها على وفق النسق البنوي ادناه:

المبحث الأول: الطاقة الاستيعابية لشواخص البنية التحتية القائمة والحاجة الفعلية لمخرجاتها الخدمية.

المبحث الثاني: آلية الدفع بالآجل وضرورتها التنموية في الاقتصاد العراقي.

المبحث الثالث: قراءة تحليلية في وثيقة الدفع بالآجل الحكومية ومدىها الاستثمارية.

ان اهم الاستنتاجات التي توافرنّا عليها هي احتمال اتساع الفجوة بين الحاجة الفعلية لمخرجات البنية التحتية والإنتاج الفعلي منها اذا ظل التعامل مع معضلة بنائها يتم على وفق السياقات التقليدية المتبعة حالياً، فهي اشبه بالوصفة الطبية التي لا تحتمل تأجيل بعض مفرداتها واستيفاء البعض الآخر، او التباطؤ في توفيرها حيث علاج الامراض لا يستقيم مع ضروراته المراوغة والتردد .

الكلمات الرئيسية: الابنية المدرسية، آلية الدفع بالآجل، فجوة الموارد، الافراط والتفريط

* بحث مستقل / من رسالة ماجستير

** طالبة ماجستير/ الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

*** عضو هيئة تدريسه / الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

The Services Gap And Post-Payment Imperatives To Build The Base For Economic

Raghad Jassem

Raghad Jassem 5@gmail.com

Pro Dr. Abdul Zahra Faisal Younis

maazher57@gmail.com

Abstract

The services gap is represented by the difference between the productive capacity of the third sector's personalities and the size of the social demand for its outputs, which has been expanding continuously over four continuous decades of time until its results are evident in two forms:

The first: Failure to reach the level of economic well-being that the human community had, even in its late years.

The second: the slowdown in economic growth rates, the decline of the sources of its generation, and their almost complete limitation to the rentier sector. Hence the importance of studying the reality of this gap and ways to address it based on the premise that it is impossible to build the productive apparatus without solid anchor structures that guarantee the necessary inputs for its sustainability and development, and our desire to expand the angle of view and provide a more comprehensive space for subsequent logical conclusions must be used to study the main development experiences to find the confirmations that support our vision, which we have simplified according to the following structural pattern:

The first section: the absorptive capacity of the existing infrastructure signs and the actual need for their service outputs.

The second section: the deferred payment mechanism and its developmental imperatives in the Iraqi economy.

The third section: an analytical reading of the government credit-pay document and its investment ranges.

The most important conclusions that we have available are the possibility of widening the gap between the actual need for the outputs of the infrastructure and the actual production of them, if dealing with the dilemma of its construction continues in accordance with the current traditional contexts, it is like a medical prescription that cannot tolerate delaying some of its vocabulary and fulfilling others, or a slowdown in Provided where the cure of ailments does not meet its evasive necessities and indecision.

Keywords: school buildings, deferred payment mechanism, resource gap, overindulgence.

المقدمة

ان انقطاع تدفق البناء التنموي في العراق الذي جاء لأسباب موضوعية جعل القصور في تقديم الخدمات العامة وعدم تنافس تطور الهياكل الارتكازية مع ما شهدته نظيراتها على الصعيد العالمي أمراً محتوماً، من هنا تتجلى أهمية المشكلة ومحتوى الاشكالية فالأمر يتعلق بإعادة بناء ما دمرته عقود من الحروب والظروف الأمنية الشاذة، ونقص رؤوس الاموال والذي طالما كان عائقاً امام الشروع به او استكمالها، لذلك اقتضى الامر البحث عن بديل لم نجد من خلال دراستنا للتجارب التنموية المختلفة غير سياسة الدفع بالآجل مُعادلاً موضوعياً يسد مسدّه . ومن المُلفت للنظر ان تمويل مشروعات البنية التحتية لم يصبح اشكالية في الفكر الاقتصادي الا حديثاً، اي ابتداءً من منتصف ثمانينيات القرن العشرين كما هو الامر بالنسبة لملكية أصولها المادية، فأدم سميث بوصفه رأس الهرم في علم الاقتصاد الكلاسيكي كان يعتبر الاشغال العامة، اي بناء الهياكل الارتكازية، وظيفة حكومية، مثلاً مثل الدفاع والأمن. ورغم اتساع دائرة الطلب على الخدمات العامة وتالياً زيادة الحاجة الى الاموال لإدامتها او اصالها للمنتفعين الاضافيين ظل الدور الحكومي بخصوصها محل اجماع حتى طُرِحَتْ مسألة التشارك في انتاجها بين القطاع الحكومي ونظيره الاهلي للتخفيف من العبء المالي على الموازنات العامة ، وهو امر لا يلغي المُسوِّغ الفلسفي الذي انبثقت عنه ضرورات تصدي الحكومة لإدارة هذا القطاع بل يعززه ويجعله أكثر حضوراً. بناءً على ما تقدم يصح القول بان أهمية البحث تنجم من حيوية الموضوع محل الدراسة والمفارقة التي ينطوي عليها، فليس هناك من شك بالضرورات الاقتصادية للبنية التحتية، ولكن ضخامة رؤوس الأموال اللازمة لإنشائها واشكالية جدوى مشروعاتها المتنوعة يجعل التحري عن بدائل لأساليب التمويل التقليدية ونظم التشغيل والأداء المعتادة امرين واجبين لتحديد نقاط الاختناق وسبل المعالجة وذلك من خلال الاسترشاد بالمعطيات العلمية للتجارب التنموية الناجحة، حيث تدور المشكلة الأساسية للبحث حول قصور الوعي عن تقدير أهمية البنية الارتكازية، والإذعان لمنطق التبرير في معالجة الاختلالات التي تعاني منها، والقائم على التذرع بالعجز المالي المنعكس عن اعتماد الاقتصاد العراقي على مصدر واحد تقريباً لتوليد الدخل، وهو منطق سيطر من عمر المعضلة ولا يُمكنُ من حلها، لأن معدل نمو الإيرادات سيظل أقل من معدلات نمو النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية ايضاً، وبذلك سيتوالى تقلص حجم الاستثمارات اللازمة لتطويق الازمة وتجاوزها، من هنا يتأتى وجوب البحث عن البديل الموضوعي الذي ليس هناك باعتقادنا غير سياسة الدفع بالآجل مُعادلاً مكافئاً له. وقد جرى تناول موضوعة البحث انطلاقاً من فرضية توحى بان البنية التحتية هي القاعدة المادية للتطور الاقتصادي، وان مكوناتها المتنوعة بارتباطاتها الامامية والخلفية تؤهلها للاضطلاع بدور القطاع القائد للعملية التنموية، لذلك فان العجز المالي لا يبرر تأجيل الشروع ببنائها واستكمال حلقاتها المتداخلة، لأن الخسائر المترتبة على العزوف عن انشائها هي أضخم بما لا يُقاس من الفوائد المترتبة على

الاستعانة برؤوس الاموال الأجنبية لإنجازها عبر سياسة "التمويل بالأجل" التي تضمن جودة النوعية فضلاً عن كفاءة الأداء. وتتلخص اهداف البحث بالآتي من المقاصد:

1. ماهي الضرورات الاقتصادية التي توجب الاستعانة برؤوس الاموال الأجنبية لإنجاز مشروعات البنية التحتية من خلال سياسات الدفع بالأجل؟

2. ما هو دور سياسة "الدفع بالأجل" في الوقاية من الفساد المالي والاداري والتوافر على دقة التحقق من نوعية المشروعات المُنجزة ؟ المواد وطرق البحث

المبحث الاول، الطاقة الاستيعابية لشواخص البنية التحتية القائمة والحاجة الفعلية لمخرجاتها الخدمية،

سينصرف حديثاً في هذا المبحث الى لازمتين متكاملتين هما: الطاقة الاستيعابية لشواخص البنية التحتية وقدراتها الإنتاجية فضلاً عن التراكم الرأسمالي في القطاع الاقتصادي الذي يضمها، اي الاضافات الى قواعده المادية كمحطات الطاقة الكهربائية والابنية والانابيب الناقلة.. الخ لتقليص فجوة العرض في الخدمات المطلوبة. ولغرض توسيع دائرة المسح الوصفي والتحليلي لواقع الخدمات في العراق ارتأينا التفصيل في مفرداته وعلى الوجه الآتي:

اولاً، الابنية المدرسية. تُعدّ البنايات المدرسية، القاعدة المادية الاساسية للتعليم، فبدونها لا يمكن الشروع بالعملية التربوية ولا في تطورها وقد أثرت العقود الأخيرة من القرن العشرين وبخاصة عقد التسعينات وما اعقبها في جميع مرافق الدولة وبخاصة الموجودات الثابتة ومنها الابنية المدرسية وذلك لان الحصار الاقتصادي حال دون استيراد الكثير من المواد الأولية التي تُستعمل في صيانة او ادامة عمر هذه الاصول فضلاً عن التخريب الذي طال المدارس اثناء الحرب وبعد احداث عام (2003). ويمكن توضيح ذلك من خلال: (وزارة التربية، بيانات غير منشورة، 2009 – 2018)

1. بلغ عدد الابنية المدرسية الابتدائية الحكومية في عموم العراق (10273) بناية عام (2010)، ارتفعت الى (10572) بناية عام (2018)، وبلغ معدل النمو في عدد الابنية المدرسية (0.02%) وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالزيادة الحاصلة في حجم السكان التي تقضي الى زيادة اعداد التلاميذ المؤهلين للالتحاق بالدراسة الابتدائية.

2. ارتفع معدل العجز في الابنية المدرسية من 25% للعام الدراسي (2004 – 2005) الى 30% للعام الدراسي (2007 – 2008) وهذا العجز شكل ضغطاً كبيراً على كافة المدارس، جرى التكيف معه باستخدام البنايات استخداماً مزدوجاً او ثلاثياً، بمعنى اشغال اكثر من مدرسة لبنانية واحدة، مما قاد الى فقدانها للكثير من الخصائص المميزة للمنشآت التربوية كتوفير الخدمات الرياضية والفنية وشروط النظافة والمؤهلات الصحية الضرورية بمثل هذه المؤسسات، (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2009 ، ص 10) وان عدد الابنية التي تشغلها مدرستان بلغ (3801) بناية في عام (2016)، ازدادت الى (4575،4482) بناية للأعوام (2015 –

2018) على التوالي، اما الابنية التي تشغلها ثلاث مدارس فبلغت (578) بناية عام (2010) ارتفعت الى (752) عام (2018) .

3. بلغ عدد الابنية غير الصالحة والتي بحاجة الى ترميم (6302) بناية في عام (2010)، انخفضت الى (5864) بناية في عام (2014) ثم اخذت بالزيادة حتى بلغت في عام (2018) (6253) بناية.

4. انتشار ظاهرة الابنية الطينية ، في محافظات (بابل ، ديالى ، المثنى ، كربلاء)، والتي بلغ مجموعها في عموم العراق (548) بناية في عام (2010) انخفضت الى (149) بناية في عام (2018).
اما بالنسبة للمدارس الثانوية فيمكن توضيحها من خلال النقاط الآتية: (وزارة التربية، بيانات غير منشورة، 2009 - 2018)

1. ان عدد الابنية المدرسية لمرحلة التعليم الثانوي في العراق بلغ (2829) بناية في عام (2010)، ارتفع الى (3469) بناية في عام (2018)، وبلغت نسبة الزيادة في عدد هذه الابنية (0.23%) وهي نسبة ضئيلة مقارنة بعدد تلاميذ هذه المراحل الدراسية.

2. عدد الابنية التي تشغلها مدرستان (1557) بناية في عام 2013، ارتفع الى (1754) بناية في عام 2018 . وبلغ عدد الابنية التي تشغلها ثلاث مدارس (120) بناية في عام 2010 ، وصلت الى (195) بناية في عام (2018).

3. علاوة على ذلك نلاحظ ان عدد الابنية غير الصالحة بلغ (1591) بناية في عام (2010)، وازداد الى (1622) بناية في عام (2014) والى (1801) في عام (2018).

4. اما بالنسبة للابنية الطينية فكان عددها قليلاً حيث بلغت في عام (2010) (9) بنايات، انخفضت الى بناية واحدة في عام (2018). اما بالنسبة الى الابنية المدرسية الحكومية فيحتاج العراق الى بناء (120) روضة في عام (2018) و(82) روضة في عام (2022)، كذلك الى (1465) بناية ابتدائية في عام 2019 و(1458) بناية في عام (2022)، فضلاً عن بناء (523) مدرسة متوسطة في عام (2018) و(456) في عام (2022)، بالإضافة الى بناء (347، 325) مدرسة اعدادية للعامين (2019، 2022)، وهكذا تبلغ الحاجة الفعلية من الابنية المدرسية (2737) عام (2018)، والمتوقعة (2341) في عام (2022). (وزارة التربية، بيانات غير منشورة، 2018 - 2022) ويمكن الاسترشاد بتطور معدلات الالتحاق في المدارس لتبين الحاجة المستقبلية للبنائيات المدرسية القادرة على استيعاب هذه الزيادات وكما هو موضح في النقاط الآتية: (وزارة التربية، بيانات غير منشورة، 2018 - 2022)

1. بلغت نسبة الالتحاق للدراسة الابتدائية والمُحددة بالأعمار (6 - 11) نسبة (91 - 94) % للمدة (2010 - 2018).

2. ناهزت معدلات الالتحاق للدراسة المتوسطة والمُحددة بالفئة العمرية (12 – 14) سنة (34 – 55) % للمدة (2010 – 2018).

3. اما المرحلة الاعدادية والمحصورة بالفئة العمرية (15 – 17) سنة فتراوحت معدلات الالتحاق فيها (19 – 28%) للأعوام (2010 – 2018).

ان هذه المعدلات المتزايدة من الالتحاق للمراحل كافة تتطلب مزيداً من الابنية المدرسية، وهذا يعني تزايد الحاجة للأموال والاستثمارات الضخمة من أجل القضاء على النقص الحاصل فيها وانهاء مشكلة الازدواج في الدوام المدرسي، ونظراً لعدم توفر مصادر التمويل الكافية لذا يمكن اعتماد آلية الدفع بالأجل لتجاوز عقبة التمويل المعرّقة لإنجازها.

ثانياً: قطاع الاسكان . يحتل هذا القطاع موقعا مميزا في الحياة الاقتصادية تبعا للأدوار التي يؤديها في تكوين رأس المال الثابت وتوليد الدخل وفرص العمل بوصفه نشاطاً كثيف الاستخدام للقوة العاملة فضلاً عن ارتباطه بنسيج متشابك مع القطاعات الأخرى، ولقد اوكلت الحكومة العراقية للقطاع الخاص والاستثمار الاجنبي الدور القيادي في مجال الاسكان ومعالجة مشكلة العشوائيات السكنية والتوسع في انتاج مواد البناء، كما ان الهيئة الوطنية للاستثمار قد تعاقدت على تنفيذ مشروع كبير يتكون من 100 ألف وحدة سكنية في بغداد (مشروع بسماية السكني) مع شركة هانوا الكورية الجنوبية من مجموع 224 ألف وحدة سكنية يخطط لبنائها في بغداد. (الهيئة الوطنية للاستثمار، 2018) بالإضافة الى عدة مشاريع أخرى منها: (الهيئة الوطنية للاستثمار، 2018)

• **مشروع مدينة الرشيد في محافظة بغداد:** لإنشاء (70) ألف وحدة سكنية بالإضافة الى مراكز رياضية وترفيهية، (قيد الاحالة).

• **مشروع مدينة ضفاف كربلاء في محافظة كربلاء المقدسة:** لإنشاء (40) ألف وحدة سكنية (والذي تمت حالته الى شركة بلوم العقارية الامارتية).

• **مشروع مدينة المستقبل في محافظة بغداد:** انشاء (30) ألف وحدة سكنية (قيد الاحالة).

• **مشروع منطقة الدباش السكنية في محافظة بغداد:** يتضمن انشاء (20) ألف وحدة سكنية (قيد الاحالة).

ويمكن توضيح الحاجة الفعلية للمساكن حسب المحافظات بما في ذلك اقليم كردستان على وفق البيانات الآتية، حيث بلغ عدد الوحدات السكنية التي تحتاجها محافظة بغداد وحدها (224) ألف وحدة سكنية تليها محافظة نينوى بواقع (101) ألف وحدة سكنية واقليم كردستان بواقع (140) ألف وحدة سكنية. (الهيئة الوطنية للاستثمار، 2018) وهناك اسباب عديدة لنشوء أزمة السكن في العراق التي ظهرت في السبعينات من القرن العشرين نتيجة التباطؤ في معدلات بناء المساكن المواكب للنمو السكاني المرتفع، (Jimson، 2012)، بالإضافة الى اسباب أخرى اهمها: (ابو حمد & عطية، 2017)

1. اسباب اجتماعية: تتمثل بالهجرة الواسعة من الريف الى المدينة ونمو المدن على حساب المناطق الزراعية المحيطة بها.
2. اسباب اقتصادية: تتمثل في انخفاض مستوى الدخل وارتفاع اسعار الاراضي السكنية والنقص في التمويل وتخلف صناعة البناء في القطاع الخاص وسوء استخدام الموارد وضعف الاشراف والتنظيم والاعتماد على القطاع العام في توفير السكن لجميع المواطنين.
- وعلى الرغم من الاهتمام الكبير للحكومة في معالجة ازمة السكن الا انها اخفقت في ذلك بسبب الاوضاع الاستثنائية التي مر بها البلد، بالإضافة الى قلة الموارد المالية المخصصة لقطاع الاسكان. (ابو حمد، عطية ، 2017) وفجوة الطلب اي العجز الفعلي في الوحدات السكنية البالغ (1.415.352) وحدة سكنية عام 1997، ارتفع الى (2.841.661) عام (2016)، ويُقدّر عدد الوحدات السكنية المطلوبة حتى عام (2022) بحوالي (3.216.233) وحدة سكنية. ويعاني العراق اليوم من معضلة أخرى هي مشكلة العشوائيات والتي تمثل مشكلة عالمية مثيرة للقلق، اذ تشير الاحصائيات الدولية الى ان سكان العشوائيات في العالم يُقدرون بحوالي مليار شخص، ومن المتوقع ان يرتفع هذا العدد الى ملياري شخص عام (2030) وقد يصل عدد المناطق العشوائية الى اكثر من 100 مليون عشوائية عام (2020)، وفي العراق قدر الجهاز المركزي للإحصاء عدد المساكن العشوائية بحوالي 350 ألف مسكنا (ماعدا اقليم كردستان) عام (2013) اي بنسبة 7.3% من مجموع المساكن في البلاد، كانت حصة بغداد منها لوحدها 33.4% وتوزعت النسب المتبقية على المحافظات الأخرى، فيما يقدر عدد سكان هذه العشوائيات بحوالي مليونين واربعمئة الف نسمة يشكلون 6.9% من مجموع السكان. (الحيدري ، 2014) ان اكثر المحافظات التي ابتليت بظاهرة العشوائيات هي محافظة بغداد وبنسبة (26.2%) ثم محافظة البصرة (12%) ، محافظة كركوك بنسبة (11.7%) ومحافظة النجف (10.3%) ومحافظة واسط (8.2%)، اما المحافظات الاخرى فتراوحت النسب فيها بين (3.4 - 4.3) % ، وذلك عام 2017. (وزارة التخطيط ، 2018) ان من اهم الاسباب التي ساعدت على نمو هذه الظاهرة هي:- (موسى ، 2017)
1. غياب توجه السلطات المعنية الاجرائي والحازم لردع المتجاوزين على الرغم من وجود تشريعات خاصة بمكافحة التجاوزات سواء قبل عام 2003 " قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم 154 لسنة 2001 " ، او بعد عام 2003 " قرار مجلس الوزراء رقم (440) لسنة 2008 " ، والامر الديواني رقم (50) لسنة 2013 كذلك وجود مقترح قانون تمليك ذوي الدخل المحدود لأراضي سكنية والذي نوقش في المجلس عام 2017.
2. ارتفاع نسبة الفقر مع ارتفاع قيمة العقارات وبدلات الايجار خاصة في محافظة بغداد.
3. الهجرة المستمرة من الريف الى المدينة لأسباب اقتصادية واجتماعية مختلفة .
4. الظروف الامنية التي ادت الى نزوح الملايين واضطرابهم الى السكن في الاملاك العامة، او مساكن متواضعة من (البلوك) او حتى من (الصفيح) .

وتحتاج مشكلة العشوائيات الى خيارات تتضمن حلولاً متعددة الاتجاهات يمكن حصر بعضها بما يأتي: (موسى ، 2017)

1. وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة السكن عموماً والسكن العشوائي بجميع اشكاله .
2. منح دور للقطاع الخاص في الاسهام بحل هذه الازمة من خلال التعاقد مع شركات خاصة لبناء مساكن بديلة بشروط مُيسرة.
3. تنشيط صندوق قروض الإسكان والقيام بخطوات فعلية لإشراكه في حل هذه الازمة.
4. دعم معامل انتاج المواد الانشائية المحلية كالسمنت والطوبوق وغيرها لدعم عملية بناء المساكن واطئة الكلفة.
5. دعم موازنة الدولة لقطاع الاسكان.

ثالثاً . قطاع النقل . هناك مجموعة من المشاريع المُقترحة لتطوير حركة النقل في العراق تحتاج الى رصيد مالي يفوق قدرة الموازنة العراقية على الاستجابة مما يؤدي الى تأخير تنفيذ هذه المشروعات ومن ثم تأثيرها على حركة التقدم في الاقتصاد العراقي، ولغرض ايضاح اهمية بعض المشروعات لابد من معرفة الصفة المزدوجة لها، اي كونها خدمية و انتاجية في آن واحد معاً كما هو الحال مع مشروع ميناء الفاو الكبير ومشروع مترو - بغداد.

● **ميناء الفاو الكبير:** وُضِعَ حجر الأساس لهذا المشروع عام (2010)، حيث تبلغ مساحته الكلية ما يقارب (14.5) مليون م²، وهو يُعد من المشاريع العملاقة والاستراتيجية التي من المُتوقع ان يترك أثراً واضحة على التنمية الاقتصادية والبشرية في العراق، اذ تسهم خدماته في تقريب المسافات بين جنوب غربي اسيا و اوربا وبذلك سيمثل انعطافاً تاريخياً واضحاً ويجعل البلد اكثر استقراراً وأمناً كما انه يُعد من بين اعظم عشر موانئ في العالم، واكبر ميناء على ساحل الخليج العربي. (مجلس النواب العراقي ، 2014)

ومن المتوقع ان يبدأ هذا الميناء بحركة ملاحية تقدر بحجم (24) مليون طن من حمولات الحاويات ، وكذلك (24) مليون طن من الحمولات الجافة، ترتفع الى (70) مليون طن من الحاويات و(44) مليون طن من الحمولات الجافة بحلول عام 2038 . وتتراوح مجموع كلف المشروع بين (4391 - 4400) مليون يورو. وتتركز فائده بما يمنحه للاقتصاد العراقي من ميزات في مجال تطوير النقل بوصفه جزءاً من مشروع القناة الجافة التي تربط الخليج العربي بالبحر الاحمر عبر سوريا ، وبشمال أوربا عبر تركيا من خلال شبكة خطوط سكك الحديد والطرق البرية ، وهو ما يعيد للعراق موقعه المُميز في شبكات التجارة الدولية ، فضلاً عن ما يدره على الاقتصاد من إيرادات مالية كبيرة ، وتوفير مئات الالاف من الوظائف ، وتفعيل الحركة الاقتصادية بين العراق والعالم . (مجلس النواب العراقي ، 2014)

وتتمثل مبررات انشاء الميناء والقناة الجافة باختصار بالمسافات التالية :- (مؤنس ، 2014)

أ. تقطع السفن البحرية المسافة بين مينائي بومباي الهندي ومرسيليا الفرنسي عبر رأس الرجاء الصالح بـ (28) يوماً في حين تجتازها عبر العراق والبحر المتوسط خلال (13) يوماً فقط .
ب. تقطع السفن البحرية المسافة بين ميناء نيويورك الأمريكي واللاذقية السوري عبر البحر المتوسط (18) يوماً، وبعدها تنقل البضائع في غضون ثلاثة ايام الى موانئ الخليج العربي، بينما تستغرق العملية ذاتها (34) يوماً عبر رأس الرجاء الصالح، والخريطة التالية توضح هذه المسافات:
خريطة (1) المسافات بين الطريق البحري عبر قناة السويس والقناة الجافة العراقية .



رابعاً، قطاع المياه . لازالت خدمة اقبال الماء الصالح للاستخدام البشري لم تكتمل في العراق سواء في الارياف او المدن، وهذا يستوجب تبني سياسة استثمارية مُكَلِّفَة لاستكمال المشروعات اللازمة لإنجاز عملية تعميم هذه الخدمة الضرورية على مستحقيها، حيث نلاحظ ان اعلى نسبة للسكان غير المخدمين بشبكات الماء الصالح للشرب في حواضر محافظة بغداد هي (46%) تليها محافظة الانبار بنسبة (29%)، اما اقل نسبة لغير المخدمين فكانت في محافظتي (ديالى ، و واسط) اللتين شملت الخدمة فيهما جميع السكان، اما بالنسبة للارياف فاحتلت محافظة صلاح الدين اعلى نسبة بواقع (67%)، اما ادنى نسبة فاحتلتها محافظة البصرة بنسبة (5%). (وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة، 2017) ان استكمال توفير هذه الحاجة الضرورية لمستحقيها تتطلب انجاز المشروعات والتي ناهزت اعدادها الـ(122) مشروعا تبلغ كلفتها الكلية (13,264,837) مليار دينار، ونظراً لعدم قدرة الدولة على توفير هذه المبالغ لابد من اللجوء الى وسيلة الدفع بالآجل من اجل تنفيذها. (وزارة الاعمار والاسكان)

خامساً، قطاع الكهرباء. تمثل الكهرباء احد عناصر الانتاج التي يؤثر عدم توفرها بصورة ضارة على الاقتصاد الوطني او حتى توفرها بأسعار مرتفعة، (الجبوري) واستنادا الى بيانات وزارة الكهرباء تُقدّر حاجة العراق من الطاقة الكهربائية بـ (30) الف ميغاواط، (الموقع الالكتروني/ <http://www.alsumaria.tv/news/110935/>) في حين ان الانتاج الفعلي منها لم يتجاوز الـ (9309) ميغاواط في عام 2018. (وزارة الكهرباء، 2018)

ويمكن استنتاج الحاجة الفعلية لتغطية الطلب على الطاقة الكهربائية لمدة (24) ساعة من خلال قياسها باستخدام نموذج التناسب الحسابي وكالاتي:

إذا كان عدد ساعات التجهيز على وفق البيانات الرسمية قد بلغ (17) ساعة/يوم، (الموقع الإلكتروني: www.alsumaria.tr/news/255250) عندئذ تكون الكمية الواجب انتاجها لتغطية (24) ساعة هي:

الانتاج الحالي للطاقة	مدة التجهيز
14242.8	17
X	24

$$X = (14242) (24) / 17$$

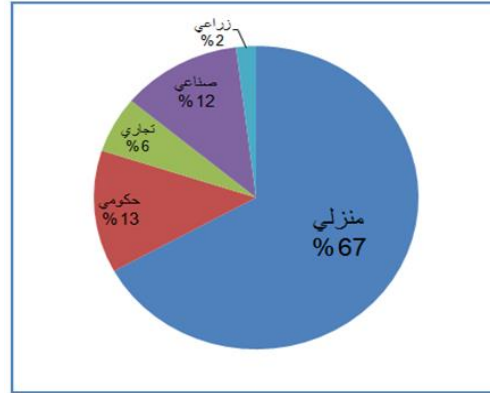
$$X = 341.82$$

$$X = 17 / 341.827$$

$$= 20.107 \text{ ميغاواط / ساعة .}$$

وهذا يتطلب استثماراً ضخماً لأنه يعني مضاعفة الطاقة الانتاجية القائمة فعلاً. وتتجلى ضرورات توفير الطاقة الكهربائية من خلال ارتباطها مباشرة بحياة الناس ومفرداتها اليومية، فضلاً عن اعتماد النشاط الاقتصادي عليها كما هو مبين في الرسم البياني ادناه:

شكل (2) نسب توزيع الطاقة الكهربائية المجهزة في عموم العراق وحسب اصناف المستهلكين لسنة 2017



إذا امعنا النظر في الشكل اعلاه نلاحظ ان هناك اختلالاً كبيراً في توزيع الطاقة الكهربائية، اذ هيمن القطاع المنزلي على الحصة الأكبر وبنسبة (67%)، في حين تشارك القطاعات الأخرى بالنصف الآخر وبنسب متفاوتة، حيث بلغت (2، 6، 12، 13) % للقطاع (الحكومي، الصناعي، التجاري، الزراعي) على التوالي. ان عدم تحقيق تطور ملموس في انتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها يمكن ان يوغز الى الاضرار الكبيرة التي لحقت

بالقطاعات الاقتصادية أبان العقود الأخيرة من القرن العشرين، فضلاً عن أحداث عام (2003) التي القت بظلالها على مرافق الدولة كافة بالإضافة الى سوء الادارة والفساد المالي والوضع الامني المربك، وبما ان للكهرباء خصوصية كما هي خدمة النقل تتلخص في عدم امكانية الفصل بين الانتاج والاستهلاك فيها لذلك يمكن التنبؤ بالحاجة الفعلية منها على وفق المتطابقة الآتية:

$$Y=c$$

حيث ان:

$$Y = \text{الانتاج من الطاقة}$$

$$C = \text{الاستهلاك من الطاقة}$$

ويمكن الحصول على كمية الاستهلاك المستقبلي منها بتطبيق المعادلة الآتية :-

$$Y = y(1+r)^n$$

حيث ان :

Y: الاستهلاك المستقبلي من الطاقة

y: الانتاج الحالي للطاقة

r: معدل النمو السنوي المركب من (2004 – 2016)

n: عدد السنوات (2019 – 2030)

$$Y=14242.8(1+9.8)^{11}$$

$$Y=14242.8(10.8)^{11}$$

$$Y=14242.8(0.002)$$

$$Y=28.485$$

من المتطابقة اعلاه نلاحظ ان الاستهلاك المستقبلي للطاقة الكهربائية سيبلغ (28,485) الف ميغاواط وذلك عام 2030 لذلك تبرز الحاجة لبناء عشرات المحطات الكهربائية او البحث عن مصادر اخرى كالطاقة الشمسية والتوسع في الطاقة المائية او ما يُسمى بالكهرباء البخارية، وكل هذا يحتاج الى اموال طائلة والى شركات رصينة توفر النوعية اللازمة لإدامة هذه الخدمة الحيوية. ويمكن تبين ضخامة الاموال الواجب توفرها من خلال استعراض الكلف النسبية لإنجاز المحطات الكهربائية المخطط لبنائها وعلى الوجه الآتي: (احمد، 2016)

نوع المحطة	الحجم / ميغاواط	الكلفة / مليون دولار	مدة الانجاز/ سنة
البخارية	500	500	3
الغازية (دورة برايتون)	150	150	2-1
الغازية (الدورة المشتركة)	300	450	2
المحطات النووية	1000	5300	10

ونستنتج من بيانات الجدول اعلاه بأنه يمكن توفير الاموال اللازمة لبناء المحطات الكهربائية المطلوبة ولتغطية الطلب المستقبلي على الطاقة وسد العجز في الانتاج من خلال آلية الدفع بالآجل حيث توفر هذه الطريقة السيولة اللازمة لبناء محطات جديدة او توسيع القائم منها ، ومع عجز العرض عن مواكبة الطلب لازالت كلفة انتاج الكهرباء وسعر البيع معتدلتين، حيث تبلغ تكلفة الكيلو واط / ساعة في العراق بحدود (26 دينار عراقي او أكثر من 2 سنت بقليل) وهو رقم معقول مقارنة بتكاليف الانتاج في العالم والدول المجاورة بالذات. فعلى سبيل المثال تبلغ تكلفة الكيلو واط / ساعة في السعودية بما فيها التخصيصات الادارية والتشغيلية (15.2) هللة اي (4 سنت) . (السراي ، 2017)

سادسا، قطاع الصرف الصحي، رغم اهمية خدمات الصرف الصحي في حياتنا المعاصرة فلا زال نطاق انتشارها محدودا يكاد يقتصر على سكان المدن دون نظرائهم من الريفيين ، ويمكن توضيح التوزيع الجغرافي لهذه الخدمة حيث ان اجمالي نسب السكان غير المخدومين بشبكات المجاري في عموم العراق بلغ (16.9)% في عام 2015 ، ازداد الى (19.1)% في عام 2016 . (وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، 2017)

وهذا يعني ان هذه الخدمة لاتزال دون مستوى الطموح مما يعني اننا بحاجة الى انجاز المشاريع و تحتاج هذه المشاريع الى اموال طائلة تقدر بحوالي (1,613,810,644) دولار من اجل انجازها وتنفيذها ، ومع العجز المالي الذي تعاني منه الموازنات الحكومية لا يبقى امام أصحاب القرار الا واحد من خيارين هما: اما تجزئة المشروعات وتأجيل تنفيذ الكثير منها وهو طريق يطيل من معاناة الناس ويزيد من الآثار العرضية ، الاقتصادية والاجتماعية والصحية، او الذهاب الى خيار الدفع بالآجل وهو الخيار الاسلام باعتقادنا . (وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة)

سابعا، القطاع الصحي، تحظى الخدمات الصحية بأهمية خاصة في المجتمعات المتحضرة ليس لان الامر يتعلق بحاجة ضرورية للناس فحسب وانما كون المؤشر الصحي واحداً من اهم ركائز التنمية البشرية المستدامة ، ويمكن تحليل الواقع الصحي في العراق واحتمالات تطوره من خلال دراسة المؤشرات الآتية: (وزارة التخطيط، 2018)

1. ان نسبة الاطباء الى عدد السكان بلغت (0.92) طبيب لكل 1000 شخص عام (2019) بعد ان كانت (0.86) طبيب / 1000 شخص عام (2017)، مقارنة بالمؤشر العالمي (1.3 طبيب / 1000 نسمة) وبالمؤشر الاوربي (3.2 طبيب / 1000 نسمة)، وتخطط الجهات المختصة للارتفاع بهذا المؤشر الى (1/1000 نسمة) سنة (2022).

2. بلغ عدد الاسرّة في المستشفيات لكل (1000) مريض (1.3) سريرًا ارتفع الى (1.5) سرير سنة 2019 ويُخطّط لرفعه الى (1.8) سرير عام 2022 ، مقارنة بـ (1.1) سرير في افريقيا و(6.3) سرير في اوربا لسنة (2017). (منظمة الصحة العالمية ، 2009)

3. بلغ عدد اصحاب المهن الصحية (الممرضين والمرضات والمُحلّلين) بالنسبة لعدد السكان(2.4) موظف /1000 شخص عام (2019) بعد ان كان (2.2) عام (2017)، ويُخطّط ان يصبح (2.5) عام (2022)، في حين يوجد في العالم (28) ممرضا وممرضة وقابلة مأذونة لكل (10000) نسمة، ويتراوح هذا العدد بين حد ادنى قدره (11) موظفًا /10000 نسمة في افريقيا، وحد اعلى قدرة (79) موظفًا /10000 نسمة في اوربا.

4. بلغ عدد المستشفيات في عموم العراق، الاهلية والحكومية ، (400) مستشفى وبمعدل (0.7) مستشفى/ 100000 نسمة) سنة 2019. (وزارة الصحة ، 2017)

5. بلغت نسبة الانفاق على القطاع الصحي في العراق (1.5 – 5.4) % من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بـ (8.8 – 11) % في الدول المتقدمة (المانيا ، فرنسا ، الولايات المتحدة الامريكية) و(1.5 – 5.4) % في الدول النامية مثل (الاردن، تركيا، ايران، مصر)، وذلك لسنة (2016). (العكيلي ، 2016)

ولقد طبق مبدأ الرعاية الصحية الشاملة والمجانية في العراق منذ عقود عديدة، وازدادت تخصيصات الميزانية العامة للقطاع الصحي زيادة كبيرة من 50 مليون دولار عام (2002) (ما يعادل دولارين للفرد الواحد) الى 1000 مليون دولار في عام (2004) (اي 39 دولار لكل فرد) ، يمثل نحو (5.1%) من الناتج المحلي الاجمالي . (علوان : الموقع الالكتروني: www.emro.who.int/emhj-volume-14-2008/volume-14-issue-6/15.html) وازدادت حصة الفرد من تخصيصات القطاع الصحي الى (155) الف دينار عام (2016) و(120) الف دينار في عام (2017) ، وبلغت نسبة الموازنة الاستثمارية للصحة من الموازنة الاستثمارية العامة للدولة (0.5%) في عام (2016)، ازدادت الى (0.17%) في عام (2017). (وزارة الصحة، 2016، 2017) ورغم الزيادة في التخصيصات المالية لهذا القطاع الا انه لايزال يحتاج الى المزيد من التطوير والبناء ، فهو بحاجة الى أجهزة طبية حديثة وانشاء مستشفيات جديدة او توسيع الموجود منها وكل هذا يتطلب المزيد من التخصيصات المالية ، التي يمكن توفيرها عن طريق الاستثمار غير الحكومي او عن طريق الدفع بالآجل.

المبحث الثاني، آلية الدفع بالآجل وضرورتها التنموية في الاقتصاد العراقي

قد يتباين الاقتصاديون في وجهات نظرهم حول اولوية بناء الهياكل الارتكازية بوصفها القاعدة المادية للبنى الانتاجية الضرورية لبلوغ اي اقتصاد مرحلة النضوج كما يتصورها التتمويون، ولكن لا خلاف بين المعاصرين منهم بخصوص المقايضة بين الكلفة المادية والزمن اذ ان التطور الاقتصادي يقتضي ترجيح اولوية الانجاز حتى لو اتسع هامش المخاطرة في توفير مصادر تمويله او ازدادت معدلاتها عن الحدود المألوفة في لحظة

الشروع بالتعاقد لأن مثل هذه المشروعات لم تعد منشآت تكميلية تقدم خدماتها بالمجان أو بأسعار رمزية بل أصبحت مشروعات إنتاجية ربما تفوق عوائد بعضها مثيلاتها المتأتمية من المشروعات الانتاجية وبذلك فإن تسديد تكاليف انشائها وتسييرها صار دالة لكفاءة ادارتها، ومن هنا تبرز ضرورة عدم الالتفات الى التذرع بشحة الموارد المحلية او تهويل الانعكاسات السلبية للاعتماد على الاستثمار الاجنبي والديون الخارجية لاستكمال بنائها، وذلك لسهولة تجاوزها باعتماد آلية الدفع بالآجل فهي ضرورة تنموية وفي الاحجام عن انجازها تكمن استدامة ضعف الاداء الاقتصادي للبلدان المتأخرة انطلاقاً من هذه الحقيقة شرعنا بدراستها عبر المطالب الآتية:

المطلب الاول، القدرات المالية وفجوة الموارد في الاقتصاد العراقي،

يمكن قياس فجوة الموارد من خلال تحليل الموازنات الحكومية للتعرف على العجز المالي وطبيعته والوسائل التي يتعين على الحكومة الاستعانة بها لتحقيق التوازن بين الايرادات والنفقات سواء كانت تشغيلية ام استثمارية ، حيث تبيّن لنا : (جمعة، 2016 ، البنك المركزي العراقي ، 2017 ، الوقائع العراقية ، 2019)

1. ان بعض السنوات حظيت بفائض تراوح بين (15,656,500) تريليون دينار عام (2007) ازداد الى (30,049,700) تريليون عام (2011) ، وهذا الامر يوحي بان الايرادات تفوق النفقات، اما السنوات الباقية فكانت تعاني من عجز بلغ (346200.0-) تريليون دولار عام (2009) وازداد الى (25,019,851,877-) عام 2017 بينما بلغ العجز المخطط لعام (2019) (27,537,929,542-) تريليون دولار .

2. من المفارقات في الموازنات العراقية هي نسبة الانجاز المنخفضة للبرامج الاستثمارية وكما هو موضح في الجدول ادناه :

جدول (1) نسب الإنجاز للموازنات الاستثمارية في العراق للمدة (2007 - 2017)

السنة	2007	2009	2011	2013	2015	2017	المتوسط
*نسبة الانجاز	%25	%19	%18.5	%13.7	%41.7	%28.9	%25

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على :

أحمد حامد جمعة ، تحليل استدامة الدين العام في ظل تقلب الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2005 - 2015) ، (الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد ، رسالة ماجستير ، 2018) ، ص 67.
_ جمهورية العراق ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2017 ، (البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2017) ، ص 46.
*تم تقريب الارقام مراتب عشرية لتسهيل عملية حساب نسب الانجاز .

3. من خلال ملاحظة القروض الداخلية والخارجية التي تتطوي عليها الموازنات العامة يتبين العجز المستدام الذي تعاني منه المالية العراقية والذي هو اكبر من حجم الفائض (المصطنع) في بعض السنوات والناجم عن تباطؤ نسب الانجاز او (الانفاق)، حيث ازداد الدين الداخلي من (11.532) تريليون دينار عام 2015 الى (13.989) تريليون دينار عام (2019)، اما اقساط الدين الخارجي واجبة السداد فقد بلغت (7.600) تريليون دينا رعام (2015)، انخفضت الى (5.789) تريليون دينا رعام (2019). (الوقائع العراقية، سنوات متعددة)

ويمكن تسجيل بعض الملاحظات على الموازنات العراقية وصور انفاق الاموال المخصصة فيها كالآتي :
أ. ارتفاع نسبة التخصيصات الاستثمارية في الموازنات العامة والتي تتجاوز الـ (25%) في الاتجاه العام وبما يفوق القدرة على التنفيذ، وهي نسبة اعلى من المعدل الامثل للاستثمار في مرحلة النضوج والبالغ (20%) على وفق نظرية (روستو) في مراحل التطور الاقتصادي.

ب. الفساد الاداري والمالي وانعدام الكفاءة التخطيطية والتنفيذية والذين ينجم عنهما : تباطؤ في الانجاز من جهة، وتبديد الاموال من جهة اخرى، فضلاً عن التقريط بالزمن بوصفه كلفة اقتصادية.

ج. تعثر عملية تنفيذ الخطط الاستثمارية بسبب الصعوبات اللوجستية والامنية والتعاقدية، مما انعكس على معدلات انجاز الموازنات العامة والتي تراوحت بين حد ادنى بنسبة (49.5%) سنة 2006، وحد اعلى بنسبة (88.6%) عام 2009، وللأسباب ذاتها التي ذُكرت في الفقرات (أ، ب، ج) السالفة. (وزارة التخطيط، بيانات غير منشورة)

4. ان الفائض المصطنع يعود الى عدم قدرة الجهاز الحكومي على انجاز متطلبات الموازنة وانفاق الاموال المخصصة للأبواب الاستثمارية خاصة مما يؤدي الى تدويرها وهذا بدوره يغطي على العجز الحقيقي (المُتَّع) للموازنات اللاحقة. ومع هذا العجز المستدام قد يلاقي الاقتصاد العراقي صعوبات في تسديد اقساط الديون واسعار الفائدة المتوجب سدادها وبذلك سيفقد قدرته على الاقتراض من جديد.

المطلب الثاني: الافراط والتفريط في ادارة الموارد المالية المتاحة.

يعاني العراق منذ سنة 2003 من ظاهرة الفساد المالي والاداري والذي أصبح علامة مميزة للأداء الحكومي وقد انعكس ذلك على نسب انجاز الموازنات العامة والقدرات المالية للبلاد فضلاً عن تردي نوعية المشروعات المنفذة في المجالات المختلفة . ومن اجل الالام بالآبعاد المختلفة لـ (موضوعة) الفساد المالي والاداري لابد من التوقف عند الاضافات النظرية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في هذا الخصوص، حيث عرّف الفساد في ورقة له صادرة عام (1998) تحت عنوان " مكافحة الفساد لتحسين ادارة الحكم " على انه " اساءة استعمال القوة الرسمية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ، أو المحسوبية، أو الغش، أو تقديم اكراميات للتعجيل بالخدمات، أو عن طريق الاختلاس " (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2008)

وكان البرنامج قد تبنى مطابقة (كيلنيغراد) التي ضمنها كتابه "المساءلة الشخصية والنزاهة " لقياس وتأطير الظاهرة كمياً، وكالآتي: الفساد = (الاحتكار + الاستتساب) - (المساءلة + النزاهة + الشفافية). (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2008) وهناك مؤشرات اخرى اعتمدتها منظمة الشفافية الدولية، ومنها مؤشر مدركات الفساد، يرمز له اختصاراً (CPI) وصدر لأول مرة عام (1990)، تُرتَّب الدول بموجبه على وفق درجة وجود الفاسدين من المسؤولين الحكوميين بناءً على ادراك رجال الاعمال والمحللين الماليين والمتخصصين والخبراء من الدولة

نفسها التي يتم تقييمها، وهو مؤشر تجميعي للبيانات المستمدة من مصادر متعددة. ولكي تدخل الدولة في عملية التصنيف لابد ان تكون مشمولة بثلاثة مصادر مسحية لمؤشر مدركات الفساد الذي يُحسب بترجمة البيانات على مقياس عام موحد تتراوح قيمته بين (0 - 10) حيث تعادل الدرجة (0) أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك في حين تعادل الدرجة (10) أدنى مستوى منه ويتم تحديد الدرجات من خلال احتساب المتوسط لجميع القيم الموحدة لكل دولة.(عويد، 2016) ويوضح الجدول أدناه مقارنة بين نتائج تقييمات الفساد في العراق على الوجه الآتي :

جدول (2) (المؤشرات الفرعية) التي تعتمد في حساب مؤشر مدركات الفساد للعراق للسنوات (2010 – 2014)

السنة	مؤشر تحول بيرتلسمان (BF-BTI)	مؤشر خدمة مخاطر الدول والتوقعات (EIU)	دليل المخاطر الدولية (ICRG)	تقييم مخاطر الدولة (GI)
2010	1.2	1.9	/	1.4
2011	1.9	1.9	2	1.5
2012	1.9	2.1	2.1	1.1
2013	1.9	2.1	1.2	1.1
2014	1.9	2.1	1.2	1.1

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على : غزوان رفيق عويد ، دراسة تحليلية لمؤشر منظمة الشفافية الدولية مع اشارة الى حالة العراق ، (مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد التاسع ، العراق ، 2016) ، ص190.

وبالإمكان تحسين درجة العراق على مؤشر مدركات الفساد بطريقة واحدة فقط هي تحسين درجات العراق على المؤشرات الفرعية وذلك بدراسة مناهجها في الحساب والتنسيق معها لفتح فرع وطني تابع لها في العراق بغية القيام بإجراء استباناتها او اختيار الخبراء وحسب طبيعة منهجية كل مؤشر من اجل التحقق من الدرجة الحقيقية للعراق على مؤشر مدركات الفساد.(عويد ، 2016)

المبحث الثالث، قراءة تحليلية في وثيقة الدفع بالآجل الحكومية ومدياتها الاستثمارية

ان تقديرات كلفة اعادة بناء الهياكل الارتكازية، وعدم استقرار الوضع المالي للدولة العراقية، وبروز اهمية تلك الهياكل خاصة على الصعيد الاجتماعي (الكهرباء، الماء، الصحة) اوحث للحكومة السابقة البحث عن رؤية جديدة للتعامل مع مهام اكمال البنية التحتية وتوفير خدماتها للقطاع الاهلي وقطاع الاعمال معا، وقد تبلورت هذه الرؤية بوثيقة الدفع بالآجل التي طُرِحَتْ لأول مرة عام 2012 ، لذلك ستشمل دراستنا في هذا المبحث الابعاد الاقتصادية والقانونية والمحتوى الاقتصادي لهذه الوثيقة وعلى وفق المطالب الآتية:

المطلب الاول، الاسس الدستورية والقانونية لوثيقة الدفع بالآجل،

جاء مشروع قانون البنية التحتية استنادا الى احكام الفقرة (61) من الدستور العراقي، حيث نصت المادة الاولى منه على سريان مفعوله (على العقود التي تبرمها الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة مع الشركات العراقية والاجنبية لتنفيذ المشاريع المحددة في الجدول المرفق بهذا القانون).. نلاحظ هنا الاشارة

الى الشركات بغض النظر عن جنسيتها، وهذا يؤشر مفارقة توحى بعدم فهم المشرع لمبررات اصدار هذا القانون والتي تتمثل باعتقادنا في سببين هما:

1. الحماية...اي توفير القاعدة العملية والقانونية لصرف الاموال في مجالاتها المحددة دون أفرط او تقريط .
 2. استدراج الاستثمارات الاجنبية المضمونة لسد فجوة الموارد وتوطين التكنولوجيا المتقدمة تعويضاً عن ما خسره العراق من خيارات وطاقات في زمن القطيعة مع المجتمع الدولي الممتد من 1990 – 2005.
- وقد عُدلت هذه المادة مرتين، نتيجة التغير الذي طرأ على جدول المشروعات المقترح، وهو ما يؤخذ على المشروع ويؤشر التعجيل بطرحه، وعدم دراسته دراسة كافية تضمن قبوله اولاً واكتمال صورته ثانياً. اما المادة الثالثة فقد حددت سقف الاموال المخصصة لإنجاز المشروعات المقترحة بـ(37) مليار دولار، رُفِعَتْ بتعديل ثانٍ الى (40) مليار دولار.

اما المادة الثانية فقد نصت بوضوح على (تنفيذ المشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون بطريقة الدفع بالأجل مع مراعاة حجم الإيرادات السنوية للخرينة العامة للسنوات القادمة وحجم النفقات والالتزامات المالية).

ولدعم المشارك الوطني مع الشركات الاجنبية المشمولة بأحكام هذا القانون ، اكدت المادة (5) على ان (يتمتع العاملون لدى المقاولين المشمولين بأحكام هذا القانون بالإعفاء من ضريبة الدخل الناجمة عن تنفيذ المشروع).

اما المادتان السادسة والسابعة فتشيران بوضوح الى ان القانون كان عبارة عن برنامج عمل مستقبلي، لا يتضمن مشروعات نهائية تمثل اولويات تنمية يجب تذليل الصعوبات مهما كان حجمها لغرض تنفيذها وفي المقدمة منها "العسر المالي" ، اذ نصت المادة السادسة مثلاً على ان تتصدى (الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة تقديم مقترحاتها بشأن المشاريع المطلوب تنفيذها بموجب هذا القانون الى اللجان الوزارية القطاعية والتي تتولى بدورها دراستها وتقديم توصياتها بشأنها الى مجلس الوزراء لغرض اتخاذ القرار اللازم على ان تراعي تلك اللجان السقف المالي المحدد لكل قطاع في الجدول المرفق بالقانون)، وهذا ما تكرر في المادة (7) التي اضافت فقرة جديدة الى ما ورد اعلاه مفادها (عدالة توزيع المشاريع على المحافظات غير المنتظمة في إقليم، وإقليم كردستان بنسبة 17% من المشاريع غير الاتحادية والاخذ بنظر الاعتبار المشاريع الاتحادية الاستراتيجية...) وهكذا نستطيع القول ان المشروع وأد في مهده بسبب:

1. عدم الوضوح المنعكس عن تحديد الاولويات تحديداً دقيقاً.
 2. توزيع الاموال بصورة حصص "جزافية" على القطاعات المختلفة، دون الاسترشاد بمبدأ الحاجة والاهمية.
 3. ان تشخيص المشروعات المطلوب تنفيذها واقتراح طرحها على الشركات الكبرى لضرورتها التنموية، هو امر اكثر فاعلية من توزيع الاموال على القطاعات بصورة عائمة.
- ان التعريف القانوني لآلية الدفع بالأجل من وجهة نظر الجهة المشرعة له هي كونها ديونا من حيث طبيعتها وطريقة سدادها، فقد نص القانون في فقرة (مادة اضافية) على قيام (وزارة المالية بالمصادقة على كافة الديون

والضمانات القانونية على الدولة نتيجة البرنامج المدار، وذلك استناداً لأحكام الفقرة 6 من القسم 10 من قانون الإدارة المالية والدين العام رقم 95 لسنة 2004)*، وهكذا عكس حقيقة الدفع بالأجل التي قد تكون آلية منفردة الكفاءة للسداد بوصفها أداة رقابية تُمكن الطرف المستفيد من التمتع بمدة زمنية كافية لاختبار صلاحية مشروعه وخلّوه من العيوب، فضلاً عن كونها وسيلة للتخلص من احتمالات الفساد والافساد المقترنة دائماً بالتعاقدات مع شركات صغيرة أو مغمورة أو مقاولين لا يتحلون بأخلاقيات الاعمال.

كما ان المادة (8) من القانون التي تنص على (التزام الشركات المنفذة للمشاريع بتشغيل الايدي العاملة العراقية في المشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون بأعلى نسبة ممكنة وحسب طبيعة كل مشروع)*، ظلّت تمثل قيداً بالنسبة للشركات لا يمكن العبور عليه بسهولة، ذلك لان المشروعات المقترحة تحتاج الى نوعية من العاملين لا تتوفر في العراق، وليس هناك ثقة الشركات بكفاءة المتوفر منهم حالياً حتى مع منح المشرع مجموعة من الامتيازات الى الشركات والتي اوجزتها المادة (4) من القانون ب: (قانون اعمار البنية التحتية والقطاعات الخدمية المعدلة)

1. الإعفاء من ضريبة الدخل والرسوم الجمركية ورسم الطابع وأية ضرائب ورسوم أخرى.

2. الإعفاء من القيود المفروضة على استيراد المعدات والمكائن والمواد الخاصة بالمشروع.

3. الإعفاء من تطبيق الضوابط والقيود الخاصة بإجازات العمل واستخدام الأجانب.

المطلب الثاني: المضامين الاقتصادية المقترحة وثيقة قانون البنية التحتية:

على وفق مشروع قانون البنية التحتية تم تخصيص (40) مليار دولار لإنجاز حزمة من المشروعات الاستراتيجية يمكن ادراجها في الجدول الآتي:

جدول (3) الكلفة الاجمالية للمشاريع المقترحة في مسودة قانون البنى التحتية

القطاع	الكلفة التقديرية (مليار دولار)
مشاريع الماء والصرف الصحي	5
مشاريع الصحة	3
مشاريع التربية	5
مشاريع التعليم العالي	2
مشاريع النقل	10
مشاريع الزراعة والري	5
مشاريع مراكز الحدود	مليار ونصف
مشاريع الشباب والرياضة	نصف مليار
مشاريع الثقافة	نصف مليار
مشاريع بناء المعسكرات	مليار
مشاريع سكن الفقراء	5
مشاريع الطرق الخارجية	3 ونصف
المجموع	42

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على: نص مسودة قانون اعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية المعدلة. الموقع الالكتروني: <http://www.shakwmakw.com/vb/showthread.php?t=417776>

وقد انقسم السياسيون والاقتصاديون العراقيون بخصوص وثيقة الدفع بالأجل الى اتجاهين متضادين هما :
(الحلو، 2014)

اولاً، الاتجاه المؤيد والراغب بالوثيقة، ويستند أصحابه في تعضيد دعمهم للمشروع الى الحجج الآتية:

1. ان القانون سوف يساعد العراق على التخفيف من المشاكل المتمثلة بتبردي الخدمات والمشاريع الفاشلة والملكئة وهدر المال العام والفساد المالي وغيرها من المشاكل.
2. أن تفعيل القانون سوف يسمح ببناء هياكل ارتكازية راسخة تسمح بنهوض البلاد على كافة الاصعدة، فضلاً عن ان الربح المتحقق من فعاليات هذا القانون يمثل رافداً لتمويل المشروعات الاقتصادية اللاحقة والضرورية لإدامة عملية النمو الاقتصادي .
3. ان الثمن المؤجل لا يُعد ديناً بل طريقة في التسديد لا تستوجب حتى موافقة المجالس التشريعية، اذ يمكن الوفاء به اعتماداً على تخصيص صناديق توضع فيها الاعتمادات المالية لغرض استثمارها حتى يحين أجل السداد ، واذا ما عُدت ديوناً، فهي اقتراض لمشروعات تدر عوائداً عندما تحين فترة (التفريخ)، اي هي "دين" يُسدد نفسه بنفسه.(برودل ، 2013)
4. أن هناك دولاً غنية اعتمدت هذا الاسلوب مثل السعودية والامارات وتركيا والجزائر لما لها من منافع تتعلق بنقل التكنولوجيا وتشغيل الايدي العاملة العاطلة الخ .

ثانياً، الاتجاه المعارض والذي يعتقد بـ

1. ان الارباح التي تحققها الشركات الاجنبية كبيرة وان عملية التسديد بالأجل سوف يرهن النفط العراقي لسنوات طويلة لصالح الشركات الاجنبية المنفذة .
2. ان العراق ليس بحاجة الى هذا القانون لان المبالغ المدورة من السنوات السابقة يمكن أن تستخدم بديلاً للاقتراض الخارجي، لاسيما وان اغلب الوزارات لم تصل الى نسبة انفاق تتجاوز الـ (50%) من مخصصاتها الاستثمارية ، لذلك يطالب هؤلاء الحكومة بالاعتماد على الدفع المباشر .
3. لم ينص القانون على محاسبة الشركات في حال تلوّثها بتنفيذ المشاريع، فضلاً عن استبعاد قطاع الكهرباء وهو المحرك الرئيسي لباقي القطاعات الاقتصادية .
4. لم ينص القانون على المدد الزمنية للاقتراض وكيفية التسديد، وكذلك لم يرفق مع القانون بيان ابواب الصرف حسب القطاعات.

ومن المآخذ على هذا القانون ايضا ان المادة (3) منه تضمنت سقفاً مالياً بمبلغ (40) مليار دولار مع الاشارة الى قائمة مرفقة بالمشاريع المطلوب تنفيذها وفقاً لهذا الاسلوب وكأنها تحدد اسعار المشروعات المقترحة مسبقاً. كما ان ما ذكر في المادة (1) من المشروعات يتناقض مع ما ورد بالمادة (7) والتي تفرض على الوزارات

والجهات غير المرتبطة بوزارة اقتراح المشاريع المطلوب تنفيذها بهذا الأسلوب، وكان الاجدر بالأجهزة الحكومية المختصة البحث عن أسباب الاخفاق في بناء المشاريع خلال الفترة السابقة رغم توفر الاموال اللازمة لتغطية كلف التنفيذ قبل اللجوء الى اسلوب الدفع بالآجل، لذلك لابد من اعادة دراسة هذا المشروع وتعزيزه ببيان الضمانات القانونية والاجراءات الردعية في حالة ارتكاب اية مخالفات من قبل الطرفين المتعاقدين، بما في ذلك التأخير المتعمد الذي هو علة تعثر بناء المشروعات الاقتصادية في العراق، بالإضافة الى تحديد الاولويات على وفق المبادئ الآتية:

1. الارتباطات الامامية والخلفية للمشروعات المقترحة.
2. الحاجة الفعلية، الاستهلاكية والاستثمارية، للمشروع. فمشروع صناعة الصلب مثلاً يشبع حاجة المستهلك لحديد البناء، وحاجة المنتج لسلع وسيطة كالمبائنك والصفائح...الخ.
3. دور المشروع في تحفيز التطور التكنولوجي وضخه في مفاصل الاقتصاد الوطني.
4. قدرة المشروع على استيعاب عاطلين عن العمل وتوظيفهم بمعدلات متزايدة.

الاستنتاجات والتوصيات

لقد خالصنا من دراستنا لموضوع إعادة بناء الهياكل الارتكازية بالاعتماد على الدفع الآجل الى مجموعة من الاستنتاجات المعززة بحزمة من التوصيات على الوجه الآتي:

الاستنتاجات.

1. ان اهم واخطر ما يُلاحظ على قطاع التعليم في العراق هو العجز في الابنية المدرسية حيث ارتفع من (25%) الى (30%) للسنوات 2004 – 2008 فضلاً عن العجز المتراكم اصلاً من السنوات السابقة، اذ بلغ عدد البنائيات التي تشغلها مدرستان حوالي (3801) بناية عام 2016، ازداد الى (4482) بناية في عام 2018 . اما البنائيات التي شغلها ثلاث مدارس فارتفعت من (578) الى (752) للسنتين السابقتين على التوالي، ومثل هذا التدهور شمل المراحل الدراسية كافة، الابتدائية والثانوية والجامعية وكذلك رياض الاطفال. اجتماعية تتمثل بالهجرة الواسعة غير المنضبطة من الريف الى المدينة، واسباب اقتصادية تعود الى انخفاض مستوى الدخل وارتفاع اسعار الاراضي السكنية وتخلف صناعة البناء والإنشاءات فضلاً عن الاعتماد على القطاع العام في توفير السكن لجميع المواطنين، وانتشار المناطق العشوائية التي يُتوقع ان تناهز المئة مليون عشوائية في 2020.

2. ان المستلزمات المالية لإعادة بناء قطاع البنية التحتية في العراق يوجب البحث عن مصادر متعددة نتيجة العجز المستدام في الموازنات العراقية والفساد المالي والاداري وضعف القدرة على تنفيذ بنود الموازنات الاستثمارية، والتي تتراوح بين (20 – 25%) من مخصصات الميزانية، ويعود تعثر تنفيذ الخطط الاستثمارية

الى صعوبات لوجستية وامنية وتعاقدية، ومن اجل تجاوز هذه الاشكاليات لابد من اللجوء الى استراتيجية جديدة تتمثل بسياسة الدفع الآجل بوصفها نافذة للتخلص من العجز المالي والفساد الاداري معاً.

3. لا يخطئ الباحث المدقق في جميع التجارب التنموية، الناضجة والفتية، الميل الواضح لإنجاز مشروعات البنية التحتية عن طريق الدفع الآجل، وبعد التحري عن الاسباب وجدنا ان هذا الخيار يتجاوز حدود الاعتبارات المالية الى كونه اداة رقابية ووسيلة لتعجيل الانجاز وتوفير النوعية المطلوبة، فالشركات التي تتعامل على وفق هذه الآلية هي عادة من الشركات الكبرى التي تحرص على سمعتها الدولية بوصفها رأسمالها الاكبر لذلك لا تسمح للعاملين فيها او المتعاطين معها الاقتراب من اي معاملات تشوبها او تحوم من حولها شبهاً بالفساد.

4. ان السبب الحقيقي في رأينا لفشل المشروع الحكومي السابق (هو وثيقة الدفع بالآجل المقدمة من قبل الحكومة والتي رفضها البرلمان)، المقدم بصورة مقترح للدفع الآجل هو، عدم وضوح الرؤية وغياب الاولويات فضلاً عن توزيع الاموال بصورة جزافية على مشروعات مُقترحة لا توجب انشائها في غالبيتها ضرورات تنموية، لان المشروع بكامله لم يسترشد بمبدأ الكفاءة في تشخيص الحاجة والاهمية، لذلك جاءت الوثيقة متناقضة في بعض بنودها ومُحيرة في بنود اخرى فضلاً عن تجاهلها لأهم قطاعات البنية التحتية وهو قطاع الكهرباء الذي لم تُشر اليه لا من قريب ولا من بعيد.

التوصيات:

1. تأسيس مجلس للإعمار يتألف من متخصصين، يتولى مهمة التعاقد ومتابعة العمل مع الشركات المُكلفة بإنشاء مشروعات البنية التحتية.
2. تكوين صندوق للإيفاء وتكليف صندوق التنمية العراقي بإدارته، توضع فيه الاموال المخصصة لتسديد اثمان المشروعات المُتعاقد عليها ضماناً لتوفير القدرة على السداد وزيادة ثقة الشركات بالملاءة المالية للبلاد.
3. لإنجاح اي مشروع للدفع بالآجل لابد من الاخذ بنظر الاعتبار المبادئ الآتية :
أ- وجوب تقديم الشركات العالمية المتخصصة عروضاً للمشاريع التي ترغب في تنفيذها ، تراعي المعايير الدولية او تلتزم بها حرفياً.
ب- تضمين هذه العروض الجزائيات التي تكون مُلزِمة للطرفين المتعاقدين والتي تمتد من الالتزام بمواعيد الانجاز الى التقيد بالموصفات النوعية.
ت- الإفصاح عن اساليب التسديد والفوائد المترتبة على التأخر الزمني والضمانات المطلوبة لكي يكون بإمكان الطرف العراقي التهيئة مسبقاً للالتزام بشروط هذه التعاقدات.

4. ترى الباحثة ضرورة اقامة شركات في مجال الملكية والادارة بين الشركات المنجزة للمشروعات (الشركات المتعاقد معها) وبين القطاع الحكومي والاهلي في العراق اما عن طريق توافقي او عن طريق تسجيل المشروع وطرح أسهمه للاكتتاب العام.
5. من الضروري خلق طاقات إنتاجية فائضة في قطاع البنية التحتية للتحسب الى المستقبل، لان الطلب على الخدمات لا يخضع لاعتبارات ثابتة فهو عرضة للتحويل الفجائي باتجاه الصعود ، فكل فسحة من الرفاه يصاحبها زيادات غير متوقعة فيه.

المراجع

- 1- ابو حمد، رضا صاحب و عطية كرار حاتم . 2017 ، التوريق المصرفي ودوره في حل ازمة السكن في العراق . مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 14، العدد(1) ، ص12-13.
- 2- المصدر نفسه، ص14.
- 3- المصدر نفسه، ص 23.
- 4- الحيدري، نبيل. 2014. العشوائيات من أين قدم سكانها بعد سقوط النظام في 2003؟ ، العراق، نشر بموقع <https://www.iraqhurr.orgla/26677792.htm> :
- 5- الجبوري، حامد عبد الحسين، الكهرباء في العراق - نظرة اقتصادية: انتاجاً واستهلاكاً واستيراداً ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، الموقع الالكتروني: <http://www.fcds.com>
- 6- الموقع الالكتروني: <http://www.alsumaria.tv/news/110935/>
- 7- الموقع الالكتروني: <https://www.alsumaria.tr/news/255250/>
- 8- احمد، نزار . 2016، ازمة الكهرباء العراقية من الالف الى الياء (الحلقة الاولى)، الحوار المتمدن، نشر بموقع: <http://www.m.anewar.org/s.asp?aid=253754&r=0>
- 9- السراي، رشيد. تكلفة انتاج الكهرباء في العراق. الموقع الالكتروني : <https://kitabab.com/2017/01/23/>
- 10- العكيلي، نعيمة محسن. 2016 . التمويل الحكومي في القطاع الصحي ودوره في تحسين مستوى الخدمات الصحية في العراق ، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، رسالة دبلوم عالي ، ص60.
- 11- البنك المركزي العراقي. 2017 . التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، ص46.
- 12- المصدر نفسه، ص 75، 46.
- 13- الحلو ، عقيل حميد جابر . 2014 . واقع البنية التحتية في العراق وامكانات تطويرها - دراسة مقارنة في ضوء مشروع قانون البنية لعام 2012 والتجارب الإقليمية ، مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 4-العدد 8 ، ص117-118.
- 14- برنامج الامم المتحدة الانمائي. 2008 ، الفساد والتنمية نيويورك، ص6.

- 15- المصدر نفسه ، ص 9 .
 - 16- برودل، فرنان. ترجمة :ماهر، مصطفى. 2013 . الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية، المجلد الثالث، المركز القومي للترجمة، القاهرة ، ط1 ، ص683.
 - 17- جمعة، أحمد حامد. 2018. تحليل استدامة الدين العام في ظل تقلب الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2005 – 2015)، كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ، رسالة ماجستير، ص67.
 - 18- المصدر نفسه، ص 9 ، 67.
 - 19- رئاسة مجلس الوزراء، 2018. الهيئة الوطنية للاستثمار، العراق. الموقع الالكتروني: info@investpromo.gov.iq
 - 20- علوان، علاء الدين. تمويل القطاع الصحي خيارات تمويل الرعاية الصحية في العراق، world Health organization الموقع الالكتروني: www.emro.who.int/emhj-volume-14-2008/volume-14-issue-6/15.html
 - 21- عويد، غزوان رفيق. 2016 . دراسة تحليلية لمؤشر منظمة الشفافية الدولية (مع اشارة الى حالة العراق)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد التاسع، العراق، ص172-174.
 - 22- المصدر نفسه، ص 190 ..
 - 23- المصدر السابق، ص191.
 - 24- قانون رقم (1) الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2019 . 2019 . الوقائع العراقية، العدد 4529، السنة الستون، ص5-6.
 - 25- موسى، فراس جاسم. 2017 ، العشوائيات في العراق - قراءة في المخاطر والحلول، (مجلس النواب العراقي، دائرة البحوث، قسم البحوث، الدورة الانتخابية الثالثة، السنة التشريعية الثالثة - الفصل التشريعي الثاني)، ص5-6.
 - 26- المصدر نفسه، ص9-11.
 - 27- مجلس النواب العراقي، 2014 ، الاثار الاقتصادية لميناء الفاو الكبير، دائرة البحوث، قسم البحوث، (الدورة الانتاجية الثالثة، السنة التشريعية الاولى، الفصل التشريعي الاول)، ص 6.
 - 28- المصدر نفسه، ص9-11.
 - 29- مؤنس، محمد زباري. 2014، الاهمية الجيوبولتيكية لميناء الفاو الكبير، مجلة دراسات البصرة، السنة التاسعة -العدد (18)، ص 72 - 73.
 - 30- منظمة الصحة العالمية. 2009 ، الاحصاءات الصحة العالمية ، ص95 .
- * نص مسودة قانون اعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية المعدلة. الموقع الالكتروني: <http://www.shakwmakw.com/vb/showthread.php?t=417776>

- 31- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي. 2009 . (اللجنة الفنية لإعداد الخطة الوطنية الخمسية 2010-2014) ، (مسودة ورقة قطاع التنمية البشرية – محور التعليم ، اعداد لجنة قطاع التنمية البشرية، الاصدار الثاني) ، العراق، ص10.
- 32- وزارة الكهرباء 2018/11/19 /التشغيل والتحكم/ مركز السيطرة الوطني، تقرير الانتاج.
- 33- وزارة الكهرباء. 2017 ، التقرير الاحصائي السنوي.
- 34- وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة. 2009. المديرية العامة للمجاري، موقف مشاريع الدراسات والتصاميم المنجزة.
- 35- وزارة الصحة /البيئة. 2017 . التقرير الاحصائي السنوي، ص 159.
- 36- وزارة الصحة/البيئة. 2016 . التقرير الاحصائي السنوي، ص251-252.
- 37- وزارة الصحة/البيئة. 2017 . التقرير الاحصائي السنوي، ص284-285.
- 38- وزارة التخطيط. دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، (بيانات غير منشورة).
- 39- وزارة التخطيط. 2018. خطة التنمية الوطنية (2018 – 2022)، ص 233.
- 40- المصدر نفسه، ص 175.
- 41- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء. 2017، المجموعة الاحصائية السنوية، ص713-714.
- 42- وزارة الاعمار والاسكان. المديرية العامة للماء، قسم التخطيط والمتابعة.
- 43- وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة. 2017، المديرية العامة للتخطيط والمتابعة/قسم البيئة، الواقع الخدمي في المحافظات لقطاعات (الماء، المجاري، البلديات)، العراق .
- 44- وزارة التربية. المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الاحصاء، (بيانات غير منشورة).
- *يقصد بالاستتساب منح الاعمال لجهات معينة دون مراعاة لشروط التعاقد او محدداته القانونية والاقتصادية، اي المحابة في التعاقد والحصول على الفرص الاستثمارية، ويترك بموجبه منح شهادة تسجيل تجيز للمنظمات الحصول على اموال اجنبية.
- 45-Ajayi, jimon ,R.,(2012) , strategies for sustainable no using cooperatives in south Africa ,Thesis metropolitan university, p.20.